

السيد الرئيس،

تود مؤسسة السلام مع أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ومعهد البحرين للديمقراطية والحقوق ومركز البحرين لحقوق الإنسان الإعراب عن خيبة الأمل في استمرار غياب التعاون الفني بين مملكة البحرين ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. كما نشعر بخيبة أمل بشكل خاص لعدم التزام البحرين ولفترة طويلة في هذا المجال.

بينما نتذكر البيان المشترك الصادر قبل سنة من قبل 47 دولة خلال الدورة 26 من هذا المجلس، نأسف أن حكومة البحرين لم تأخذ أي خطوات موضوعية لتسهيل التعاون مع مكتب المفوض السامي والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بناءً على ما طلب. يؤسفنا أيضاً أن عدم الالتزام هذا لا يساعد على تسهيل برامج المساعدة التقنية وبناء القدرات من خلال إنشاء وإدارة مكتب قطري للمفوضية السامية لحقوق الإنسان مع صلاحيات كاملة لتقديم التقارير. ونحن أيضاً قلقين من عدم قبيل الحكومة أية شروط بديلة للتعاون التقني.

وبالإشارة إلى زيادة تردي حالة حقوق الإنسان هذا العام والمثبت من خلال مجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة في تقرير الاتصالات المشتركة الأخير؛ نحن قلقون للغاية أنه بدون أية مساعدة خارجية، لا يمكن للوضع في البحرين إلا أن يستمر في التدهور. ففي الوقت الحاضر، البحرين في حاجة إلى إصلاحات في نظام العدالة الجنائية وزارة الداخلية وقانون العقوبات من أجل التوصل إلى الحد الأدنى من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ولذلك ندعو حكومة البحرين إلى الإسراع في التوصل إلى اتفاق تعاون رسمي مع مكتب المفوض السامي. وينبغي أن تشير هذه الاتفاقية إلى معايير محددة مثل الإفراج عن المعتقلين السياسيين وتوافق التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان وإجراء تحقيق مستقل في جميع مزاعم الانتهاكات منذ انتهاء عمل اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق في عام 2011. كما ندعو بالمثل البحرين لقبول الدعوات القائمة من قبل مختلف الإجراءات الخاصة.

شكراً.